يشعرون بالقلق على سمعة «الجامعة الأردنية» جراء التدخلات الحكومية

الإسلاميون يهاجمون بشدة الإعتداء النيابي على الصحافيين

عمان ـ «القدس العربي»
ـ من بسام البدارين:

وجهت كتلة التيار الاسلامي في البرلمان الأردني «نقدا لاذعا» لتهجم ثلاثة نواب على مصورين صحافيين الاثنين الماضي ورغم انتهاء مقاطعة الصحافة اليومية لمجلس النواب اثر اعتذار علني لرئيس النواب عبد الهادي المجالي الا ان نقابة الصحافيين قررت ابقاء أسماء النواب الثلاثة المعتدين بالضرب على الصحافيين في قائمة سوداء كما قررت الصحف الاستمرار في مقاطعة أخبارهم.

واعتبر عزام الهنيدي رئيس كتلة الاسلاميين ان اعتداء ثلاثة زملاء له في البرلمان على الصحافيين تصرف لم يكن لائقا قائلا بأن الكلام «النابي» الذي وجه للاعلاميين «غير مقبول»، وان ضربهم «من باب اولى غير مقبول».

ورأى النائب الهنيدي انه «من الطبيعي» ان تنقل الصحافة ما يحصل في هذا المجلس، الذي هو «مجلس عام»، مشيرا الى انه «من بين مهام» مهنة الصحافة البحث عن الحدث، وان ما يحصل في مجلس النواب «شأن عام وليس شخصيا».

وفيما يتعلق بما قيل عن تصيد الصحافة للسلبيات رأى رئيس كتلة الحزب النيابية ان الصحافة «تنقل كل شيء،ما هو ايجابي وسلبي»، وتابع «ما هو ذنب الصحافة اذا كان السلبي يغلب على الايجابي في هذا المجلس».

واشار النائب الهنيدي الى ان «كثيرا» من النواب غير راضين عما حصل صباح الاثنين، معربا عن اسفه لما قال انه «حادث أساء لصورة مجلس النواب»، مشدداً على اهمية «صون» الحرية الاعلامية، وان «لا يتعرض العاملون في هذه المهنة لاية اعاقة او تعطيل».

ورأى الهنيدي ان لغة الحوار «أجدى من التهديد»، في تلميح لموقف رئيس مجلس النواب من الصحافة.

وكان رئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي قد هدد الصحافيين قبل نحو شهرين عبر تلويحه بتعديل قانون المطبوعات بغية الحد من حرية الصحافة، وقال حينها انه لا يريد أن يصل الأمر بالنواب الى اصدار تشريعات يمكن أن تحد من العمل الصحافي، وزاد «أنا ضد اصدار تشريعات من ذلك القبيل، ولكن عندما يكون هناك كلام ضد النواب بهذا الشكل فان الأمر يصل الى أبعد من مرحلة العتب».

وجدد النائب الهنيدي الدعوة الى «اعتماد» قانون انتخاب ديمقراطي «قادر على افراز مجلس نواب ممثل للشعب وقادر على تحقيق امانيه».

واعتذر رئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي مساء الثلاثاء لما بدر من ثلاثة نواب اعتدوا بالضرب على اعضاء من نقابة الصحافيين كانوا يمارسون عملهم الصحفي،وذلك خلال زيارته الى مقر نقابة الصحافيين الاردنيين ولقائه نقيب الصحافيين طارق المومني واعضاء من مجلس النقابة،بعد يوم من الحادثة.

وبدأت المشاجرة وما تبعها من تطورات قبل بدء جلسة مجلس النواب امس الأول بنقاش بين النائبين محمد العدوان وعبد الثوابية حول موضوع اللجان النيابية ليتحول فيما بعد الى مشاجرة بالأيدي وأكواب المياه المتلئة والشتائم واستخدام الكلمات النابية.

وبعد تدخل نواب كانوا حاضرين قبل بدء الجلسة تم فض الاشتباك واخراج النائب العدوان من تحت القبة واسكات النائب الثوابية خوفا من توسع الخلاف.

واثر حدوث المشاجرة قام المصورون الصحافيون بواجبهم المهني وقاموا بالتقاط بعض الصور للعراك، ما استدعى تدخل احد النواب الذي وجه سيلا من الانتقادات للصحافيين متهما اياهم بالتصيد لمجلس النواب ونقل السلبيات.

وبعد ان هدأ الموقف وعادت الأمور الى السيطرة، واثر دخول رئيس مجلس النواب عبدالهادي المجالي تحت القبة ايذانا ببدء الجلسة، عاود النائبان الثوابية والعدوان العراك من جديد مستخدمين كاسات المياه البلاستيكية والأرجل والأيدي.

واستدعى الموقف من جديد قيام المصورين الصحافيين بواجبهم المهني والتقاط صور للعراك المتجدد، ما أثار حفيظة احد النواب.

وطلب ثلاثة من النواب من رئيس المجلس التحفظ على كاميرات الصحافيين وأشرطة وكالات الانباء منعا من نشر اي صورة عن المشادة التي حدثت، ما استدعى قيام المجالي بالطلب من موظفي المجلس التحفظ على الكاميرات.

وفي غضون ذلك حذر رئيس لجنة الحريات العامة في جبهة العمل الاسلامي النائب علي ابو السكر من تردي واقع الحريات في الجامعات الاردنية،طالباً من الحكومة استدراك ما قال انها اجراءات ادت الى القضاء على روح للتعبير لدى الطلبة وفرضت الوصاية عليهم.

وقال في مذكرة وجهها لرئيس الوزراء معروف البخيت ان الوضع في الجامعة الاردنية «يحتاج الى استدراك سريع وعاجل»، فعلى الرغم من «وعود كثيرة باصلاح الخلل الناشئ عن تعليمات ادارة الجامعة، الا ان الامور لازالت كما هي، بل وتسير نحو الاتجاه السالب».

ونبه الى ان استمرار الامر على هذا النحو «سيؤثر على مكانة الجامعة وسمعة الاردن»، مشيراً الى ان تعديل نظام تأديب الطلبة «اجهزعلى ما بقي من روح للتعبير في صفوف الشباب، بعد ان سلب نظام انتخاب مجالس الطلبة الشباب دورهم وفرض عليهم الوصاية».

وتساءل النائب ابو السكر «من يصدق ان النية تتجه نحو الاصلاح السياسي وتعزيز دور الشباب في التنمية المنشودة؟ وجامعاتنا الاردنية لا تحتمل ديموقراطية تمثل ارادة الطلاب دون وصاية الادارة الجامعية !!»

وختم مذكرته التي ارفقها بشكوى طلاب الجامعة الاردنية بالقول:«اننا اذ ندق الناقوس حول تردي واقع الحريات في جامعاتنا، لنأمل من دولتكم سرعة التدخل لتصويب الاوضاع ».

وارسلت نسخ من المذكرة ومرفقاتها الى رئيس

عزام هنيدي

المركز الوطني لحقوق الانسان، ووزير التعليم العالي،ووزير التنمية السياسية، ورئيس الجامعة الاردنية

وفي موضوع متصل اعربت لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة الوطنية عن اسفها للاحداث المؤسفة التي وقعت في بعض الجامعات وعبرت عن قلقها لواقع ومستقبل التعليم الجامعي.

وحملت اللجنة في بيانها الصادر امس السياسات الحكومية مسؤولية ما جرى داعيا الى التوقف عنده ومراجعة مجمل السياسات والشعارات المتعلقة بالقطاع الشبابي ودوره في تنمية المجتمع.

ورات اللجنة ان المعالجة الجادة لهذه الاختلالات تبدأ بتوفير المناخ المناسب واتاحة المجال لبناء الاطر التنظيمية والفكرية والبرامجية التي تخدم العمل الطلابي وتبني قضايا الوطن والامة وازالة جميع العوائق والتعليمات المقيدة للحريات الطلابية.

نشطاء أردنيون يدافعون عن «هيومن رايتس ووتش»: ما نشر لا يزيد عن 10 % من الانتهاكات الحقيقية

عمان ـ «القدس العربي»
ـ من طارق الفايد:

تزامنا مع ذكرى الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي صادف يوم الاحد الماضي اكد سياسيون ونشطاء اردنيون في مجال حقوق الانسان ان ما كتب وذكر في تقرير المنظمة الامريكية لحقوق الانسان «هيومان رايتس ووتش» لا يمثل 10 % من انتهاكات حقوق الانسان في الاردن.

وانتقد مسؤول حقوق الانسان في وزارة التنمية السياسية الاردنية رافع البطاينة في ندوة عقدتها النقابات المهنية مساء امس الاول في مجمع النقابات بعنوان «التقارير الدولية حول حقوق الانسان في الاردن ما بين الحقيقة والادعاء» ما جاء في تقرير «هيومان رايتس»، موضحا ان الهدف من التقرير هو زعزعة الاستثمار في الاردن والذي زاد في الاونة الاخيرة بقصد نفور المستثمرين من الاستثمار في الاردن.

واضاف ان المنظمات الدولية في مجال حقوق الانسان تركز على القضايا السياسية فقط، وتتجاهل الحقوق الاخرى وتقوم بارسال وفود لزيارة المنظمات المحلية للتحقيق من بعض القضايا ومقابلة بعض مقدمي الشكاوى دون الاستماع الى وجهة نظر الجهات الرسمية.

وتساءل البطاينة خلال الندوة التي حضرها وزير التنمية السياسية محمد العوران في اول نشاط له في مجمع النقابات بعد تسلمه الوزارة وعدد كبير من اعضاء النقابات ومؤسسات المجتمع المدني واحزاب ونشطاء في مجال حقوق الانسان لماذا تركز هذه المنظمات على الحقوق السياسية فقط؟

ولماذا التقارير المتلاحقة عن الاردن وفي اوقات محددة؟ وهل اصدار تقارير من منظمة واحدة في ظرف شهرين هو من باب الصدفة «تقرير عن الاعتقالات وآخر عن اللاجئين العراقيين في الاردن، وما الهدف من نشر تقارير عن ادعاءات بوجود انتهاكات للحقوق العمالية في المدن الصناعية الاردنية».

وقال الباحث والكاتب السياسي الخبير في مجال حقوق الانسان هشام البستاني اننا نختلف بشكل واضح مع مواقف اغلب منظمات حقوق الانسان العالمية حيث ان هذه المنظمات تجعل من معاهدات واتفاقيات حقوق الانسان مرجعيات مثالية خارج التاريخ والسياقات الاجتماعية والسياسية للحالة المتناولة فهي تساوي بين الفلسطينيين والاسرائيليين من حيث ادانة العنف المتبادل وادانة العمليات الاستشهادية والعمليات ضد ما تسميه المدنيين الاسرائيليين في حين انها لا تدين بالاساس انشاء الكيان الصهيوني على ارض عربية مغتصبة.

وتحدث البستاني عن الدفوعات التي ساقتها العاصفة الاعلامية التي هبت في العاصمة الاردنية اثر الاعلان عن تقرير «هيومان رايتس» منتصف شهراليول من هذا العام، كنموذج يحاكم مصداقية التقارير الدولية ومصداقية منتقديها في آن واحد، كما اورد بعض الامثلة لانتهاكات واعتقالات مارستها الحكومة الاردنية على الحريات العامة في الاردن.

وذكر البستاني ان الاردن وقع مع الحكومة البريطانية مذكرة تقاهم تسمح باعادة بعض الاشخاص رغما عنهم الى الاردن بشرط ان يوفر الاردن ضمانات بان لا يتم تعذيب او اساءة معاملة هؤلاء المعادين.

واضاف انه بموجب هذه المذكرة اقرت الحكومة البريطانية وهي احد اقرب حلفاء الحكومة الاردنية بان السلطات في الاردن تمارس التعذيب واساءة المعاملة، كما ان الحكومة الاردنية اقرت بنفسها من خلال هذه الاتفاقية بانها تمارس التعذيب واساءة المعاملة والا لرفضت التوقيع على مثل هذه المذكرات.

واكد فتحي الدرادكة عضو مجلس نقابة المحامين في الاردن ان الوضع الاقتصادي والاجتماعي هو السبب الرئيسي الذي يمنع تطور حقوق الانسان في الاردن واخيرا الضرائب التي توضع على كل شيء حتى انه هناك ضريبة على الضريبة فهذا كله يقف مانع امام تطور حقوق الانسان في البلد.

وافاد ان الديمقراطية وحقوق الانسان اصبحت في الاردن مجرد اداة اعلامية شكلية لا تظهر في السلوك اليومي للاجهزة الامنية واصبح التخوف الشخصي والتهديد الامني الاقتصادي الشخصي تقنيات بسيطة وجاهزة تستخدم من قبل الدولة ولا رقيب مبينا ان ما جاء في تقرير «هيومان رايتس» كان اقل من الواقع والمفروض في الاردن.

وقال النائب محمود الخرابشة انه رغم التقدم التقني الملحوظ في الاردن هناك معوقات لحقوق الانسان، موصيا ان لا يبقى موضوع الارهاب الذي تعرض له الاردن في فنادق عمان العام الماضي شماعة او ممسحة للاشخاص الذين يقومون ببعض الاخطاء.

وخلص حزبيون ومشاركون في الندوة من بينهم عضو جمعية العمل الاسلامي الاردني حكمت الرواشدة والباحث السياسي فوزي السمهوري ان ما ذكره تقرير«هيومان رايتس» لا يمثل 10 % من الانتهاكات لحقوق الانسان في الاردن وان المنظمة مارست مهنية عالية ودقيقة جدا في هذا المجال.

المرشد ونائبه يعترفان بوجود الميليشيا.. والطلاب يردون بعد تهديدات الأمن بادخال البلطجية للجامعة وتشويه وجوههم.. انتقادات للحكومة

اشتعال المعركة حول ظهور ميليشيا الاخوان المسلمين داخل جامعة الأزهر.. وهجمات ضد مبارك بسبب مظاهرات لبنان.. واستمرار معركة الحجاب

القاهرة ـ «القدس العربي»
ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس الأربعاء عن اجتماع الرئيس مبارك مع رئيس جمهورية المجر ووصول عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية لاستئناف وساطته بين الحكومة والمعارضة وأحداث دموية في العراق، والاستعدادات لعيد الميلاد المجيد لأشقائنا المسيحيين غير الأرثوذكس، واجازة نصف السنة وامتحانات الفصل الدراسي الأول وأخبار الحجاج وخراف العيد، ورأس السنة الميلادية، واستمرار التحقيقات مع أفراد عصابة رمضان التوربيني التي تقتل أولاد الشوارع بعد الاعتداء عليهم، ومصرع أحد المتهمين بقتل عقيد الشرطة أحمد مصطفى مسلم في اشتباك مع الشرطة والقبض على باقي أفراد عصابة الاستيلاء على أراضي الدولة، وتردد أخبار عن تورط عضو بمجلس الشعب في العملية، ومظاهرة حركة كفاية بمناسبة مرور عامين على ظهورها، ومناقشات مجلس الشورى، وتصريحات لوزراء ومسؤولين سبقوا وأدلوا بها.

والى جزء يسير مما لدينا اليوم، بعد ان لم تسعفنا المساحة للاشارة لحديث زعيم طالبان الملا عمر، ورد مكتب خالد مشعل على ما نشرته ضده جريدة «روزاليوسف»، واستكمال معركة ميليشيات الاخوان، والحكومة والوزراء، وغيرها من القضايا المكدسة أمامي.

الرئيس مبارك

ونبدأ برئيسنا، بارك الله فيه ورعاه، وسدد على الطريق خطاه، وحماه من شر الحاسدين وباقي المجموعة اياها، ومنهم من حاول ان يستغل أحداث لبنان للهجوم ظلما وعدوانا، ومنهم عضو مجلس الشعب المستقل، وزميلنا والأستاذ بجامعة قناة السويس جمال زهران الذي قال في عموده ـ ضوء أحمر ـ بجريدة «الكرامة»:

«وصلت الأمور مؤخرا الى ان الرئيس مبارك أدلى بتصريح لصحيفة أيرلندية، قال فيه: «ان حرب لبنان حمقاء، واشتعلت نتيجة سوء تقدير وحسابات خاطئة من الجانبين، ولم ينتصر أحد».

وتبدو مصر دون نقد لـ«اسرائيل» أو تبرير لفعلتها ضد لبنان أو كأن لبنان هو السبب ودون اعتراف بالنصر اللبناني بقيادة المقاومة المتمثلة في حزب الله، والسؤال هنا: لماذا تضايقنا ممن نقدوا حرب أكتوبر 1973؟!

فاذا كان رأس الدولة المصرية لا يدين «اسرائيل» ويتحسس الكلمات عند ذكر الحرب «الاسرائيلية» ـ اللبنانية، ويرفض الاعتراف بنصر المقاومة العربية فأي شرعية للقيادة المصرية في النظام العربي؟!

رحم الله الدور المصري الذي كان قائدا عربيا وأفريقيا واسلاميا، وعالم ثالث وكذلك دوليا، والآن أصبحت مصر خانعة ذليلة غير حرة، وغير مستقلة، تدعم الاستعمار الأمريكي في العراق وتضغط على السودان لقبول القرار الدولي بارسال قوات دولية الى دارفور، وتضغط على المقاومة الفلسطينية لصالح الرئيس الفلسطيني المدعوم أمريكيا و«اسرائيليا» وهي على وشك السقوط بارادة شعب لبنان».

طبعا، وما الذي يمكن توقعه من ناصري مثله، ولذلك لم يكن غريبا بالنسبة لي، ان يقول الناصري الآخر عبدالعزيز الحسيني في نفس الجريدة: «غياب مصر بعد عبدالناصر عن لبنان كان أحد أسباب التمزق اللبناني واتساع النفوذ الخارجي فيه سواء كان أمريكيا أو سوريا أو سعوديا ثم ايرانيا «مؤخرا» وكل طرف يسعى لتحقيق مصالحه على حساب لبنان.

غياب مصر بعد عبدالناصر عن لبنان كان أحد أسباب التمزق فمصر القومية المقاومة، مصر عبدالناصر كانت بؤرة التقاء الوطنيين والقوميين واليساريين في لبنان وكانت تقطع الطريق على أمريكا و«اسرائيل» ومصر السنية المذهب كانت مرجع السنة ومصر المتعلقة بآل البيت كانت الأكثر تأثيرا في الشيعة ومصر التي كانت لسلميها ومسيحييها معا كانت مؤثرة في المسيحيين، فكان لبنان بأكثريته خلف عبدالناصر، ومع رحيل عبدالناصر وغياب مصر لا ايران الشيعية الفارسية استطاعت ان تجمع اللبنانيين بل زادت فرقتهم ولا السعودية السنية الوهابية استطاعت ان تجمعهم بل زادت فرقتهم ولا سورية الباطشة استطاعت ان تؤلف بينهم بل كسبت في النهاية عداء قطاعات كبيرة منهم».

اييه، ذكرنا الحسيني بخالد الذكر، وأما العجيب هو ان ينضم اليه الوفدي زميلنا محمد أمين ليقول في عموده اليومي ـ على فين ـ بـ«الوفد» يوم الثلاثاء، وهو يتحدث عن فرحة الناس بفوز الأهلي:

«الدور المصري لم يتراجع في لبنان وحدها، بل تراجع قبله في السودان وفي قضية دارفور، ومازالت دارفور ملتهبة، وقبلها كان الجنوب السوداني، وهنا مخاوف من انفصال الغرب والجنوب السوداني ليبقى السودان صغيرا وممزقا ويتم تقليم أظافر مصر لحساب اسرائيل، هذه حقائق على الأرض تكشف تراجع الدور المصري الى حد التردي، من هنا تنطلق فرحة الجماهير لأي سبب لان الناس عايزه تفرح ولان المصريين يريدون ان يحملوا علم مصر في أي محفل ولو كان في الرياضة».

لكن أكثر ما ضايقني يا اخواني وأحبائي، انني سمعت بهجوم ضد رئيسنا من واحد من أشد النفاثين خطورة، قالوا لي ان اسمه ابراهيم عيسى، وحاولوا ان يذكروني بانه كان ياما كان، في سالف العصر والأوان، زميلا لي وصديقا، فأخبرتهم بانني تبرأت منه على صفحات «القدس العربي» مرات كثيرة، ونسيت اسمه واسم جريدته التي يرأس تحريرها ويقال عنها «الدستور» طبعا، كيف أذكر اسم من ذهب الى لبنان ليشاهد مظاهرات المعارضة، ويكتب عنها شامتا:

«لا يتوقف الرئيس مبارك عن مدح فؤاد السنيورة رئيس وزراء لبنان والوقوف بجانبه ضد المعارضة اللبنانية كلما راح أو ذهب، صرح أو نطق فانه يشيد بما يفعله فؤاد السنيورة، كويس قوي اذا كان يعجبكم طيب ما تعملوا زيه! تعملوا ايه، سنعرف الآن! انا أجلس الآن في ميدان أو ساحة «رشيد الصلح» في بيروت وأكثر ما يلح على بالي هو شارع عبدالخالق ثروت في القاهرة هنا في ساعة بعد المغربية التي تجولت فيها بين المعتصمين والمحتجين من المعارضة اللبنانية أدركت ان اللبنانيين أجمل من لبنان لكن مصر أجمل من المصريين! أما والرئيس مبارك معجب بالسنيورة فلماذا لا يفعل مثله ويترك حرية التظاهر والاعتصام السلمي وحرية الصحافة الكاملة والانتخابات الحرة غير المزورة؟ ثم انه لا شيعة في مصر ولا كتائب ولا موارنة ولا دروز وكلنا كده جيرة وعشرة وأهل وخلان!».

ما هذه الأكاذيب؟ صحيح لا يوجد لدينا شيعة ولا سنة ولا دروز وموارنة وكتائب، ولكن يوجد لدينا من هم أخطر وأشد بأسا، وهو من بينهم الحاسدون والنفاثون، وأصحاب العكوسات، بل وبجانبهم الأشد خطرا وهم الاخوان المسلمون الذين سنتجه اليهم فورا.

ميليشيات الاخوان

والى قصة ميليشيات الاخوان المسلمين التي انفجرت فجأة، بعد نشر «المصري اليوم» صورا لمجموعة من الطلبة بجامعة الأزهر وهم يرتدون ملابس سوداء ويضعون أقنعة على وجوههم، وعصيات حول الرؤوس عليها كلمة ـ صامدون ـ وقد بدأت بعض البرامج في القنوات الفضائية خاصة دريم 2 مناقشتها في برنامج «العاشرة مساء» الذي تقدمه منى الشاذلي، وكنا قد أشرنا أمس الى التعليقات التي نشرت ونواصل اليوم التطرق الى ما نشر، ففي «الأخبار» قال رئيس تحريرها زميلنا وصديقنا محمد بركات:

«واذا ما صحت الوقائع الغريبة التي تروى عما حدث وما جرى من انتهاك صارخ لحرمة الجامعة وتهديد لأمن وسلامة العملية التعليمية، لكان من الضروري بل والواجب عدم القبول به أو السكوت عليه على الاطلاق، وقيل ان ما قام به هؤلاء، جاء اعتراضا على قرار لجنة التحقيق أو التأديب المشكلة داخل الجامعة، بفصل بعض الطلبة لمدة شهر، عقابا لهم على خروجهم عن نظم الجامعة واعتدائهم على بعض الطلبة من زملائهم في محاولة لاجبارهم على المشاركة في الانتخابات غير الشرعية التي أجروها لانشاء اتحاد طلبة خاص بهم وخارج الأطر المتعارف عليها بالجامعات والمنصوص عليها في القانون، وذلك بتشجيع ودعم بعض المنتمين الى الجماعة المحظورة، وهذا شيء خطير، بل وبالغ الخطورة، بل الأكثر خطورة، هو اقامة هذه الكيانات على أساس ديني وهو ما يعد مخالفة صريحة لقانون ونظم الجامعات واللوائح المنظمة للاتحادات الطلابية.

ونحن هنا لا نطالب باجراءات استثنائية، أو عنيفة ضد بعض الطلبة في هذه الجامعة أو تلك، لان هؤلاء هم أبناؤنا الذين نتمنى لهم كل خير، فاننا نطالب بإعمال القانون بكل الحسم ودون أدنى تردد، وأحسب ان الوقت قد حان الآن كي يكون واضحا للجميع ان العلاج الحاسم لجميع مظاهر التسيب والانفلات هو تطبيق القانون، وانه لا تقدم خطوة واحدة للأمام ولا مستقبل لنا أو لغيرنا دون تطبيق صارم وحاسم للقانون».

وبينما كان بركات حذرا باستخدام كلمات، اذا ما صحت وقيل، فان زميله محمد علي ابراهيم رئيس تحرير «الجمهورية» كان حازما بقوله:

«أظهرت التدريبات القتالية وفنون الاشتباك والدفاع عن النفس التي أداها الطلبة المنتمون للجماعة المحظورة في جامعة الأزهر ان الاخوان المسلمين يتمتعون بقدر كبير من الفاشية والتطرف، ماذا يريد الاخوان من مصر؟ ولمن يسلحون شبابنا ويدربونهم؟ هل سيضحون بهم ويرسلونهم لمحاربة أمريكا في العراق والوقوف مع مقاتلي حزب الله سواء ضد اسرائيل أو اللبنانيين؟ المصيبة الأكبر انني سمعت البعض من هؤلاء يحضون الشباب على عدم الخدمة في الجيش المصري، ويزعمون ان الشباب لن يحصلوا على تدريب كاف في جيش يلتزم سياسة التطبيع مع اسرائيل!! ان هؤلاء المحرضين المهيجين لا يهدفون الا الى شيء واحد، وهو خلق جيش مواز أو «ميليشيا موازية» للجيش المصري العظيم الذي فني من أبنائه كثيرون دفاعا عن تراب الوطن الغالي، بعكس الاخوان الذين يريدون فناء شباب هذا البلد في معارك لقوى اقليمية ومجاورة ليس لنا فيها ناقة ولا جمل، أو ربما يسعون الى غسيل «مخ الشباب» وتسخيرهم لخدمة أهداف وأغراض أخرى داخل الوطن الغالي، وهي أهداف لن ينال الشباب منها الا خطرا كبيرا!».

ونترك «الجمهورية» لـ«أهرام» نفس اليوم لنجلس بجانب زميلنا وصديقنا جمال زايدة، وحالة القلق التي انتابته مما حدث، فقال:

«ماذا يحدث في مصر؟ هل بلغت الفوضى هذا الحد! ان يقوم نحو 50 من الطلاب بارتداء هذا الزي وممارسة هذا الارهاب العلني! ضد من؟ ضد قوات الأمن المصرية!

ما حدث يمثل حالة من الفوضى المزرية تدفع بمصر الى مستنقع كبير لا يعلم الا الله مدى عمقه! وهل هذا ثمرة التهديد الذي أطلقه مرشد الاخوان المسلمين مهدي عاكف بانه على استعداد لارسال 10 آلاف مسلح للقتال خارج مصر، هذه الواقعة تمثل تهديدا خطيرا لأمن مصر، ولاستقرار المؤسسات الجامعية ولطريقة الحوار داخل الجامعات. مطلوب من الأجهزة المسؤولة ان تقدم للرأي العام تفسيرا قانونيا لهذا الاعلان الفاضح للعنف، وهل يقع من قاموا به تحت طائلة القانون أم لا؟ واذا كان هذا الفعل يقع تحت طائلة القانون، لماذا تركوهم ينصرفون بعد استعراضات «الكاراتيه» و«الكونغ فو» التي قاموا بها؟ لقد شهدت مصر وسوف تشهد ظواهر بالغة الخطورة في المرحلة المقبلة، ظواهر مستوردة من مناطق الأزمات المحيطة بنا: في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي لبنان والعراق».

ومن «الأهرام» الى «المسائية» ورئيس تحريرها زميلنا حسن الرشيدي الذي كان حذرا، لانه أشار في عموده اليومي ـ آخر كلام ـ الى نفي صديقنا الدكتور محمد حبيب النائب الأول للمرشد العام ان يكون للجماعة دخل بما حدث.

ونتحول لـ«المصري اليوم» التي فجرت القضية، ونشرت أمس تحقيقا لزميلينا أحمد البحيري ووفاء بكري جاء فيه:

«نفى محمد مهدي عاكف المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين صدور تعليمات لطلبة الاخوان بالجامعة تحثهم على القيام بعرض شبه عسكري لاستعراض القوة للمطالبة بالغاء قرارات فصل طلبة الاتحاد الحر، وقال عاكف لـ«المصري اليوم»: ليست عندنا ميليشيات في الجماعة وليس عندي أي معلومات عما فعله طلبة جامعة الأزهر لانني أرفض اللجوء للعنف والقوة في حل المشكلات والقضايا. ورفض الدكتور محمد حبيب النائب الأول لمرشد الاخوان، تصرف طلبة جامعة الأزهر، وقال: انني أستنكر بشدة هذا الأمر فنحن لا صلة لنا بالعنف ونرفض سلوك هؤلاء الطلاب جملة وتفصيلا، وقال بعض الطلاب، لجأنا لاستعراض القوة ولعبات الكونغ فو والكاراتيه بعد التهديدات الصريحة من مسؤولي الأمن بالجامعة بادخال بلطجية لنا في الجامعة، فأردنا ان نقول لهم اننا نرد أيضا عليهم ونستطيع الدفاع عن انفسنا موضحين انهم خططوا لفكرة استعراض القوة قبل الدخول في الاعتصام مما يعني ان الأمر ليس وليد اللحظة، وأكد الطلاب ان ما قاموا به هو تحرك وقائي تحسبا لقيام الأمن بتنفيذ وعيده ضدهم بادخال البلطجية الحرم الجامعي وتشويه وجوههم، وكشف بعض الطلاب عن محاولات خطف بعض الطلاب من داخل المدينة الجامعية الا ان هذه المحاولات باءت بالفشل».

أي ان الواقعة حقيقية، بصرف النظر عن تفسير الاخوان لها، وهو ما يطرح تساؤلات عديدة، سنناقشها غدا ان شاء الله، مع المزيد من التعليقات على ما حدث.

حكومة ووزراء

والى حكومة الشؤم والنحس والبيزنيس وما أشبه، وتدخلها في شؤون القضاء، وهو ما أزعج زميلنا وصديقنا مدحت البسيوني مدير تحرير «المسائية»، فقال يوم الثلاثاء معبرا عن انزعاجه منها:

«ان تدخل الحكومة في أعمال القضاة يمثل تكريسا واضحا للفساد وحماية للمفسدين ويعطي الضوء الأخضر للمنحرفين واللصوص للاستمرار في غيهم ونشاطهم غير المشروع.

هناك أمثلة عديدة لتدخل السلطة التنفيذية في استقلالية القضاء هناك قصة يعرفها معظم الصحافيين، ان بعض الصحافيين رفعوا دعوى قضائية ضد رئيس مجلس الادارة لعدم قانونية شغل الوظيفة لخروجه على المعاش، واستمرت الدعوى مدة طويلة وصدر حكم بأحقية الجهة الادارية في استمرار ما تريده، وهو حكم لا يستقيم مع القانون، الا ان نفس الدعوى رفعت بعد 3 سنوات وكان المناخ متغيرا والقضاة أعلنوا ثورتهم للمطالبة بالاستقلالية، وحكمت المحكمة بعدم الأحقية وهو الحكم الذي عجل بالتغيير في المؤسسات الصحافية، أما عن أسباب الفساد وانتشاره، فيكمن في تمتع المسؤولين بحرية واسعة في التصرف مع ضعف عمليات المساءلة، ومن ثم تصبح عواقب الامساك بالمخالف ومعاقبته منخفضة بالمقارنة بالمنافع التي يحصل عليها المسؤول وهذا يمثل تربة صالحة لنمو الفساد.

ومن هنا لا بد من سرعة اصدار قانون محاكمة الوزراء، لا بد ان يشعر المواطنون ان الجميع سواء أمام القانون ويشعر أيضا المسؤول مهما كبر شأنه انه معرض للمساءلة والحبس في حالة مخالفته للقانون واستغلاله لوظيفته».

ومدحت يقصد زميلنا وصديقنا ابراهيم نافع رئيس تحرير «الأهرام» السابق. والى مزعج آخر من الحكومة ورئيسها هو زميلنا وصديقنا محمد فودة، الذي قال في نفس اليوم ـ الثلاثاء ـ في عموده اليومي ـ من الواقع ـ بـ«المساء»:

«قال الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء في ختام أعمال ملتقى القاهرة للاستثمار: ان مصر تواجه تحديات كبيرة ولكن في المقابل فان القدرات المصرية كبيرة للغاية.

ونحن نوافق الدكتور نظيف على ان مصر تملك قدرات كبيرة، لكننا نتساءل: كيف ومتى نستغل هذه القدرات لتثمر نتائج ايجابية تعود على الشعب في حياته اليومية؟! ومن الذي يستطيع ان يخطط لذلك؟! هل الشعب؟! أم الحكومة؟!

الثقافة والحجاب

والى معركة الحجاب التي لا تزال متواصلة رغم انها بدأت تسحب أذيالها بالتدريج، لكنها مادة خصبة للآراء المتعارضة، التي تحاول فهم أسباب الظاهرة وعنف الهجوم ضد وزير الثقافة فاروق حسني، فقال صديقنا الدكتور جابر عصفور الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة بوزارة الثقافة في مقاله بـ«الأهرام» يوم الاثنين:

«وظللت أراقب أخبار هذه المظاهرات التي كان عمادها الطالبات المحجبات بالدرجة الأولى، أعلم ـ بحكم وظيفتي الجامعية ـ ان أغلب هذه المظاهرات يتم التخطيط لها خارج الجامعة، داخل المجموعات المرجعية وتصدر بها الأوامر الى الطالبات المنتسبات الى هذه المجموعة أو تلك من مجموعات الاسلام السياسي، فيقمن بتحريك زميلاتهن ودفعهن الى التظاهر، وطبيعي ان تنضم اليهن طالبات غيورات على حجابهن وصلتهن أفكار مبتسرة عن الوزير الذي يحارب الحجاب والمحجبات، مع انه أكد أكثر من مرة احترامه للمرأة المحجبة وغير المحجبة وانه يؤمن بحرية المرأة وحقها في ان تكون سافرة أو محجبة حسب قناعاتها الخاصة، ولكن تم اخفاء هذه التأكيدات وتحريفها لتتحول الى عنصر استفزاز مقصود، يسهم في اثارة غضب الطالبات المحجبات ودفعهن الى الفعل أو الانفعال المقصود سلفا من الذين خططوا له لأسباب سياسية ترتبط باستعراض القوة أكثر من كونها أسبابا دينية ترتبط بالغيرة على الدين، ومضيت أتأمل صور المظاهرات ولافتات المحجبات في الجرائد، وعلى الفضائيات ولا أملك سوى ان أتذكر المظاهرات النسائية التي قامت مع ثورة 1919 والتي رفعت فيها المرأة المصرية النقاب ثم الحجاب وخرجت سافرة لتعلن تحررها واستقلال وطنها وتتصدى لقوى الاحتلال البريطاني.

وظل السفور هو القاعدة الى ان حدثت كارثة العام السابع والستين، وأعقبتها السبعينيات التي شهدت التحالف ما بين السادات ومجموعات الاسلام السياسي للقضاء على خصومه السياسيين وترسخ المناخ الذي شهد انتشار كتب المودودي عن الحجاب وغيرها من الكتب التي اقترنت فيها الدعوة الى الحجاب بالهجوم على اختلاط المرأة بالرجل ومشاركتها له في ميدان عمله، وكانت أصداء هذه الآراء الوافدة البداية التي سرعان ما انتشرت بعد ان وجدت أرضا ممهدة بسبب توابع هزيمة 1967 والأزمات الاقتصادية وذلك جنبا الى جنب تراجع الدور الثقافي المصري، وتحوله من الريادة الى التبعية الأمر الذي أدى الى نشوء مجموعات نسائية مؤدلجة ضد حرية المرأة وسفورها، وأصبح الحجاب عرفا اجتماعيا متزايدا يعتمد على تأول ديني يجعل منه فريضة وركنا ثابتا من الدين عند آلاف من النساء والطالبات اللائي تظاهرن ضد فاروق حسني، ووجه المفارقة المحزن انهن حفيدات جيل هدى شعراوي وسيزا نبراوي وأمينة السعيد ونبوية موسى وعشرات غيرهن، ضاعت أصداء دعوتهن في بلد اختلت ذاكرته وفقد بوصلته، وأخذ يدفع من يراقبه الى ان يردد في أسى: ليست هذه مصر».

والملفت هنا في كلام الدكتور جابر تأكيده على تراجع الدور الثقافي المصري وتحوله من الريادة الى التبعية، وهو ما يعني حكمه بالفشل، أما على سياسات الوزير ووزارته، وأما على نظام الحكم، واتهامه بالتبعية، التي انسحبت على تبعية ثقافته، لكن السؤال هو: تبعية لمن؟ للسعودية وللفكر الوهابي كما يردد البعض أم لأمريكا وعمليات التغريب ومحاولة القضاء على الهوية العربية والاسلامية والمسيحية الأرثوذكسية بالذات؟

هذه عبارة شديدة الغموض كان يجب ان يوضحها بالشرح مثلما فعل مع غيرها في نفس المقال.

وعلى كل حال، فاذا كان الدكتور جابر لم يوضح أسباب تراجع الدور الثقافي ومن المسؤول عنه، فقد نشرت مجلة «الأهرام العربي» أقوالا لعدد من الأدباء شنوا هجمات عنيفة ضد الوزير، فجاء فيها:

«يؤكد الروائي الكبير محمد البساطي ان الثقافة المصرية طوال العشرين عاما الماضية انحدرت الى الحضيض لدرجة ان فضيحتنا أصبحت بجلاجل لان مفهوم الوزير للثقافة عموما مفهوم استعراضي قائم على ايهام العالم باننا لدينا ثقافة في حين اننا لا نملك شيئا، والدليل على ذلك انه في احتفاليات الألفية، عند سفح الهرم الأكبر